

أصدرت الحكم الآتي :
في القضية المقيدة بجدول المحكمة رقم ١٨ لسنة ٧ القضائية "دستورية"
المقامة من : السيد / هاشم عبد الباقي روي .

ضد :

(١) السيد / رئيس الجمهورية .

(٢) السيد / رئيس مجلس الشعب

(٣) السيد / وزير العدل .

(٤) السيد / النائب العام .

يطلب الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨
والأمر العسكري رقم ٣ لسنة ١٩٧٤ .

حكمت المحكمة

بعدم قبول الدعوى وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنبا
مقابل أتعاب المحاماة وأمرت بمصادرة الكفالة .

باسم الشعب

المحكمة العليا

بالحلقة العلنية المنعقدة في يوم السبت أول أبريل سنة ١٩٧٨ - الموافق
٢٣ من ربيع الثاني سنة ١٣٩٨

المؤلفة برئاسة السيد المستشار بدوي ابراهيم حمودة، رئيس المحكمة .
وحضور السادة المستشارين عمر حافظ شريف وطل أحمد كامل وأبو بكر
محمد عطية، نواب رئيس المحكمة، وطه أحمد أبو الخير، ومحمد فهمي حسن عشري،
الوكيلين بالمحكمة وكال سلامة عبد الله أعضاء .

وحضور السيد المستشار محمد كمال محفوظ ، المفوض .

حضور السيد / سيد عبد الباري ابراهيم ، أمين السر .